مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد3 ، العدد5، (جانفي2015) EISSN : 2600-643x

إدارة الجودة الشاملة في التعليم المدرسي بالجزائر: الواقع دراسة استطلاعية بثلاث مدارس ابتدائية ومتوسطة بحي كوشة الجيروهران

د. سماش نادية*
جامعة وهران

"من فتح مدرسة أغلق سجنا"
نابليون بونابرت

الملخص:

إن ديناميكية هذا العصر و متغيراته العلمية و المعرفية و التكنولوجية ألقت بظلالها على المؤسسات التعليمية وجعلتها مجبرة على مسايرتها و التكيف معها و ذلك من خلال تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة كحتمية لابد منها من أجل تجويد مخرجاتها و التي ما هي إلا مدخلات لجميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية الأخرى ، حيث أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم يؤدي إلى إعداد الأفراد عقليا و روحيا و عاطفيا و جسميا و جعلهم أكثر ديناميكية و إنتاجية و إنسانية لمواجهة تحديات هذا العصر ، كما أن مناهج التعليم وفق مفهوم إدارة الجودة الشاملة تحرص على تزويد الطلبة بالمعارف و المهارات الضرورية ليتحملوا المسؤولية وتكسبهم القدرة على المساهمة في عملية التنمية.

من هذا القبيل ارتأينا أن نقدم في هذه الورقة المداخلة المتعلقة بتطبيق نظام الجودة على المؤسسات التربوية بالجزائر انطلاقا من مسلمة أن المدرسة هي اللبنة والأساس الرئيسي للحصول على مخرجات جيدة في التعليم العالي فلا يمكن لنا البحث أن أسباب النجاعة والفشل في التعليم العالي بدون العودة إلى الأصل فحسب رأينا التعليم الأساسي يعتبر الكل ليأتي بعده التعليم الثانوي والعالي كفرعين مكملين لجودة التعليم الأولي.

*- سماش نادية، أستاذ بحث(باحثة دائمة) بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الكراسك وهران، الجزائر

الكلمات المفتاحية: الجودة، المدرسة، الإصلاحات، المجتمع، المعوقات

مقدمة:

تسعى اليوم جل المؤسسات العالمية و المحلية سواء كانت صناعية أو خدمية إلى إثبات وجودها من خلال تقديم أفضل ما لديها من منتجات و خدمات تجعلها تحقق رضا العميل و توقعاته و بالتالي التقدم و التميز على منافسيها و ذلك لأن بيئة الأعمال الحالية أصبحت بيئة تتسم بالسرعة في التغيير في أساليب و أنماط العمل وبالمنافسة الشديدة و الشرسة.

هذا ما أدى بالكثير من المؤسسات إلى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة(بروش و بركان، 2012، 807-817؛ عرعور،2013، 181) الذي يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل الباحثين و المؤسسات كإحدى الأنماط الإدارية السائدة و المرغوبة في الفترة الحالية حيث وصفت إدارة الجودة الشاملة أنها الموجة الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية و ثورة الحواسيب و أن هذا العصر هو عصر الجودة الشاملة.

إن المنظمات اليوم سواء منها المحلية أو العالمية تواجه العديد من التحديات أهمها زيادة حدة المنافسة وما يصاحبها من تغير في سلوك المستهلك الذي أصبح أكثر وعيا وذا قدرة على انتقاء المنتج أو الخدمة الأفضل بعد اعتماده الجودة كمعيار وهذا ما يتطلب على المنظمات أن تكون الجودة هي الأساس في سلعها و خدماتها، على هذا الأساس نجد أن التعليم يعتبر من أهم الركائز التي يبنى عليها تقدم الأمم و الشعوب، إذ بواسطته تكون التنشئة الاجتماعية و نقل المعارف و هو الأساس في الاستمرارية الحضارية و الاتصال بين ماضي الشعوب و حاضرها.

إلى جانب التحديات السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و الثقافية ، هناك الكثير من النقائص الجلية والمدروسة من قبل بعض المنظمات العالمية و خاصة منظمة اليونسكو التي بينت بأن هناك نقائص في المنظومة التربوية الجزائرية لا يمكنها مسايرة التحديات التكنولوجية الحالية مما يفرض علينا اتخاذ إجراءات جديدة في إصلاح المنظومة التربوية تبنى على التحسين و التطوير المستمر و الانتقال من الجانب النظري للإصلاح إلى الجانب العملي بدءا بالأولويات(Kaci,2013,24) .

فهل المدرسة الجزائرية بكل ما مر عليها من إصلاحات وحقائب وزارية أصبحت واعية بتحقيق جودة في مخرجاتها (تلميذ ناجح طالب ناجح)؟ بمعنى مدرسة ناجحة جامعة ناجحة

فرضيات الدراسة:

1-عدم وجود الوعي الكافي بثقافة إدارة الجودة الشاملة لدى القائمين على المؤسسات التعليمية الجزائرية.

2- ضعف المخرجات في المدارس الجزائرية تشير إلى الحاجة إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

المنهجية المتبعة: للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل إثبات صحة الفرضيات أو عدمها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك بالاعتماد على المؤلفات العلمية باللغة العربية و الأجنبية والدراسات المتخصصة والبحوث بالإضافة إلى مواقع الانترنت التي لها علاقة بالموضوع، كما تم إجراء دراسة استطلاعية تطبيقية على ثلاث مدارس ومتوسطة بحي كوشة الجير وهران لمعرفة مدى تطبيق المؤسسات التعليمية الجزائرية لإدارة الجودة الشاملة من خلال إجراء بعض المقابلات مع بعض المعلمين والأساتذة والتلاميذ وأولياء الأمر لتقصي كيفية تسيير هذه المؤسسات.

تم تقسييم هذه الدراسة إلى التعريف بنظام الجودة، فوائدها، مفهوم الإصلاح التربوي و شروطه، الجانب الميداني للدراسة.

تعريف الجودة: لقد تباينت الاجتهادات في تعريف الجودة على الرغم من قناعة الجميع بأهميتها ودورها الفعال في تحقيق موقف تنافسي للمنتج(سلعة أو خدمة) في السوق على اعتبار أنها مفهوم عالمي ذو دلالات مختلفة وفقا لاختلاف وجهات نظر الباحثين و المفكرين في هذا الموضوع ، وحتى يمكن قياس الجودة لابد من الاتفاق على تعريف واضح لها داخل أي منظمة.

فالجودة في اللغة يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جادَ ومصدره جُودةً بمعنى صار جيدا، ويقال جاد العمل فهو جيد وجاد الرجل أتى بالجيد من قول أو عمل (التميمي،13،2008).

أما اصطلاحا فالجودة Qualité من الكلمة اليونانية Qualitas التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته وكانت تعني قديما الدقة والإتقان (الدرادكة وشبلي،15،2002) ويستخدم مصطلح الجودة للدلالة على أن المنتوج جيد أو الخدمة جيدة.

يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل قائم على أساس إحداث تغيرات إيجابية جذرية لكل شيء في المنظمة و ذلك من أجل تحسين و تطوير كل مكوناتها للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها سلعا أو خدمات وبأقل تكلفة بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى عملائها من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن إدارة الجودة الشاملة هي منهج إداري شامل ومتكامل أساسه (قادة، 2012، 39): **أولا** -العمل الجماعي ومشاركة جميع العاملين؛ **ثانيا**- التحسين المستمر للعمليات المختلفة؛ **ثالثا**-الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

فوائد إدارة الجودة الشاملة: تحقق المؤسسات التي تتبنى نظام إدارة الجودة الشاملة طائفة واسعة من المكاسب التي يمكن توزيعها على النحو التالي
(السامرائي، 54،2007-55):

أولا : الفوائد التي تعود للمؤسسة : وتتمثل في الآتي:

1 -تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة من خلال الانتظام على جودة المنتجات والخدمات والاستمرار في تحسينها وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة فيها.

2 -قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات من حولها.

3 -تحقيق إنتاجية عالية والتخلص من الإهدار من خلال تحسين نظام الإنتاج والعمليات وطرق حل المشاكل وسبل تقويم الأداء وتحسين إدارة الوقت والتخلص من الأساليب الروتينية في إدارة المؤسسة.

4 -تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسة والانتظام في التعامل معها.

5 -زيادة عوائد وأرباح المساهمين في تأسيس المؤسسة.

6 -التوسع في فتح فروع وأقسام إنتاجية جديدة نتيجة الأرباح والعوائد المحققة.

7 -إتاحة الفرص لاكتشاف الأخطاء وتلافيها لتجنب تحمل تكلفة إضافية والاستفادة القصوى من زمن المكائن والآلات عن طريق تقليل الزمن العاطل عن الإنتاج وبالتالي الكلفة

ثانيا: الفوائد التي تعود إلى العملاء و الموردون وهم:

أ - العملاء الداخليون:

1 -توفر الأمن والضمان الوظيفي وتقليل حالات المخاطر في جو العمل؛**2**- تطوير مهارات وقدرات العاملين؛**3**- تقديم الحوافز والمكافآت المجزية بحق المجدين والمتميزين؛**4**- توفر أدوات تقويم عادلة وموضوعية لتقويم أداء العاملين؛**5**- فسح المجال للعاملين للمساهمة في تحسين أداء المؤسسة وهذا ما يكسب ولائهم الشديد للمؤسسة؛**6**-تحسين العلاقات الإنسانية ورفع مستوى الروح المعنوية لدى العاملين.

ب - العملاء الخارجيون:

1-التزام المؤسسة بالشروط التعاقدية المتفق عليها؛ **2**- استلام المنتجات طبقا للمواصفات المتفق عليها؛ **3**-توفير الوقت والجهد في البحث عن مؤسسات أخرى توفر ميزات أفضل؛ **4**-قدرة المؤسسة على الإيفاء بتعهداتها لزبائنها الخاصين.

ج - الموردون (المجهزون):

1- حصول الموردين على شهادة ثقة تكسبهم مكانة متميزة بين أقرانهم وتمتعهم بفرص أوسع للتعامل.

2- ضمان الاستمرار بالعمل مع المؤسسات المستوردة وعدم الخشية من انصرافها إلى غيرهم من الموردين.

مفهوم الإصلاح التربوي و شروطه (قادة، 2012، 104-105):

تعتبر المنظومة التربوية المرآة العاكسة لحقيقة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للدول و لهذا بات من الضروري على هذه الدول إن أرادت حجز مكانة لها بين الشعوب والأمم أن تولي منظومتها التربوية العناية و أن تجعلها مواكبة للتغيرات و التطورات الحاصلة محليا و دوليا في شتى المجالات و أن تكون مخرجاتها ذات جودة عالية.

الجزائر كغيرها من الدول أدركت هذه الحقيقة و منذ الاستقلال حيث قامت بإجراء إصلاحات متعددة على المنظومة التربوية لجعلها تتماشى و تطلعات الشعب الجزائري ، و رغم كل الجهود المبذولة في هذا الإطار و الإنجازات المحققة في ذلك الوقت ، إلا أن المنظومة التربوية الجزائرية ظلت تعاني من عدة مشاكل و نقائص منها : ضعف مستوى التلاميذ، ارتفاع مستويات الرسوب و التسرب ، عدم تحقيق المنظومة التربوية للأهداف المسطرة و عدم تلبية حاجات المجتمع من مختلف المهارات المهنية و هي كلها تحتاج إلى إصلاح و معالجة.

لمعالجة هذه المشاكل و تدارك هذه النقائص قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات جوهرية مست قطاع التربية و التعليم ,حيث أوكلت هذه المهمة إلى اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية و التي أعطيت لها كافة الصلاحيات ووفرت لها جميع الإمكانيات من أجل إعداد منظومة تربوية تحقق لنا الجودة التعليمية المنشودة من خلال إعطائنا منتج تعليمي ذا جودة عالمية.

تعرف المنظومة التربوية بكل دولة تطورا و تغيرا هادئا و مستمرا و هي عملية تقنية و عادية تنجزها هياكل علمية و تربوية و هكذا تراجع الأهداف و الأغراض و المناهج و طرق التدريس مرحليا من طرف الجهات المختصة و تجرى التعديلات و الإصلاحات اللازمة.

I -مفهوم الإصلاح التربوي:

يعتبر الإصلاح التربوي رؤية تعكس فلسفة وفكرا يراد تجسيدها في الواقع لتحقيق أهداف متفق بشأنها وهو بطبيعته جزءا من مجموعة من العلاقات المتبادلة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام التعليمي والإصلاحات التي تتم تعكس التغيرات التي تطرأ على الفكرة التي يكونها المجتمع عن مستقبله (بن عبد الله السنبل،2002،202).

فالإصلاح التربوي هو عملية شاملة تتناول المتغيرات والعوامل المكونة للنظام التربوي وتهيئ البشر لقبول التطوير وتفهم أهدافه وتسيير عملية الانتقال إلى النظام المطور حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من التطوير ودفع القائمين على تطبيقه للاستفادة منه (جوهر،18،2009).

الإصلاح التربوي يقصد به أيضا التحديث والتجديد في المدخلات و العمليات مسايرة للمعاصرة والمتغيرات الدولية والمحلية في شتى مجالات الحياة مما يؤدي إلى تحسين جودة

المخرجات و يمكن المؤسسات التربوية من تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية (عبده فليه و السيد محمد، 359،2005).

كما أن الإصلاح لا يحدث عفوا أو مصادفة أو ارتجالا إنه إصلاح مُفكر فيه و يخرج كمشروع تلده الأزمة وتبرره الدراسة المنهجية و تدفع إليه الحاجة للتطوير و لهذا فالإصلاح فكر و تخطيط و تنفيذ و تقويم (قمير،2006، 73)، فالإصلاحات التربوية تختلف في مدى انتشارها اعتمادا على مدى ملاءمتها للوسط المطبقة فيه وقابليتها للتطبيق والتجريب وكلفتها المادية ودرجة التحمس إليها من قبل صناع القرار والمستفيدين والمنفذين (بن عبد الله السنبل،203،2002).

II -شروط الإصلاح التربوي:

إن عملية الإصلاح التربوي الشامل تتطلب جهدا و مالا ووقتا و لهذا يجب التريث قبل التأكد من أن هناك حاجة حقيقية للإصلاح و بعد ذلك لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات الضرورية و تتمثل فيما يلي:

1-ايجاد هيكل دائم للبحث و المتابعة : إذ هناك حاجة إلى منشأة علمية توكل لها مهمة رصد الواقع والتحولات التربوية في ميادين التقييم و المتابعة و إصدار توصيات إصلاح المنظومة التربوية، كما يجب أن توفر لها الإمكانيات والوسائل المادية و تمنح لها كامل الصلاحيات لإنجاز المهام المنوطة بها.

2-توفير فرق من المربين و الباحثين : حيث أن الإصلاح هو عملية بحث علمي موضوعي ميداني يتطلب خبرات وكفاءة علمية عالية و موضوعية في تناول القضايا بعيدا عن التأثيرات الحزبية و الإيديولوجية.

لتحقيق النجاح لعملية الإصلاح التربوي على مستوى المدارس لابد من توافر مجموعة من العناصر أهمها (عبد العظيم حسين و عبد الفتاح شعلان، 2008، 47):

1 -السماح للمدرسة بالتجديد واختيار طاقم العمل القادر على المشاركة ليتلاءم مع عملية التجديد.

2 -إشراك المدرسين في صناعة القرار : من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات الرأسية والأفقية وهنا تبرز الحاجة إلى المجالس المدرسية كوسيلة لإشراك المعلمين وأولياء الأمور في وضع وتطبيق استراتيجيات العمل المدرسي.

3 -التركيز على التدريب المستمر والتنمية المهنية : لأن ذلك يساعد جميع العاملين على اكتساب الخبرات المهنية المطلوبة لتحقيق إصلاح إداري ناجح.
4 -إنشاء نظام معلوماتي شامل للمدرسة يسهل تحقيق الإدارة الذاتية للمدرسة.
5 -توفير المكافآت والعقوبات.
6 -اختيار المديرين القادرين على تسهيل وإدارة التغيير.

الجانب الميداني من الدراسة:

إدارة الجودة الشاملة في التعليم المدرسي بالجزائر دراسة استطلاعية بثلاث مدارس ابتدائية ومتوسطة بحي كوشة الجيروهران:

انطلاقا من التساؤل المحوري قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على بعض المدارس بولاية وهران -الجزائر- حي كوشة الجير ولاية وهران بالخصوص والذي يضم ثلاثة مدارس ابتدائية ومتوسطة واحدة وذلك بحكم أننا قمنا بالتدريس في إحدى هاته المدارس الصف الرابع ابتدائي سنة 2005-2006 ، الأمر الذي جعلنا -في المرحلة الراهنة ومع اشتداد متطلبات العصرنة والتقدم الذين يفرضان على أي مجتمع شروط للقفز إلى مصف الأمم المتقدمة- ومن خلال القراءات الكثيرة حول تطبيق شروط نظام الجودة في التعليم العالي في الجزائر بين التطبيق من عدمه- نقوم في هذا المقام كما ذكرنا أعلاه بالتطرق إلى تطبيق هذا النظام في المدارس الأساسية على اعتبار أن **بناء مدرسة كفيل بغلق سجن**.

من هذا وحسب ما تم استقرائه من الدراسات المختلفة حول نظام الجودة ومدى تطبيقه في جميع الميادين والتخصصات نجد أن الجزائر وكباقي الدول العربية على تفاوت درجة التعقيد والسلاسة في نفس الوقت لا تزال بعيدة كل البعد على تطبيق مثل هذه الإجراءات الجديدة ، نظرا للخصوصية الثقافية للمجتمع العربي الإسلامي من جهة ونظرا لعدم تأهب مختلف المؤسسات التربوية والتعليمة على تقبل أحداث قفزة نوعية في نظام تعليمها بداية من رأس القمة مدير المؤسسة التربوية مرورا بالمعلم (المعلمة)،

التلميذ وكل القائمين على تسيير وتنظيم المؤسسة التربوية من حارس ومنظفة إلى من يتكفل بجلب المؤونة لمطعم المدرسة.

لا يمكن لنا أن نتحدث عن مخرجات جيدة للتعليم العالي بمنأى عن المدرسة الأم فكثير الممارسات والسلوكات الحاصلة داخل النسيج التعليمي بالجزائر (حالة مدارس كوشة الجير*-وهران-) لا تخدم مثل هذه الشروط العالمية المعولمة إن صح التعبير، فمجرد ملاحظة أولية لحالة هذه المدارس نجد أن الكل لا يبالي باعتبار أن هذه الأخيرة تقع في أكبر حي يضم أكبر عدد من البيوت الهشة و القصديرة واعتبار أهلها دخلاء على مدينة وهران بالرغم من أن هذا الحي على كثرة مشاكله وآفاته الاجتماعية يضم فئة لا بأس منها من الطبقة المتعلمة والمثقفة تجد فيها الطبيب والمحامي والمعلم و مفتشي الشرطة والتجارة حتى الأستاذ الجامعي إلى غير ذلك من الفئات المتعلمة إلا أن ذلك لم يشفع لهذه المدارس بشيء بالرغم من أنها كونت أجيال مختلفة بسبب واحد وهو موقعها.

فلو قمنا بإجراء جرد لنسبة التفوق في المدارس العربية سنجدها -ربما يوافقني في الرأي أصحاب الاختصاص- من خرجي هذه المدارس المتواجدة في مثل هذه الأحياء المهمشة من قبل السلطات أو من يملكون زمام الأمور في دولنا العربية، فكيف يمكن لنا التحدث عن الجامعة قبل المدرسة؟ وكيف لنا أن نتكلم عن تطبيق نظام الجودة في مدارسنا ونحن لم نهيأ الترسانة البشرية لتنفيذه؟

المشكل ليس في التطبيق حسب نظرنا وإنما يكمن في الكيفية التي نطبق بها، مدراسنا أصبحت تشهد اكتظاظ في عدد التلاميذ ما يقارب الخمسين تلميذ في القسم الواحد في السنة الأولى ابتدائي، حقائب ثقيلة والأثقل منها البرنامج الدراسي الذي أثقل كاهل المعلم قبل التلميذ من أجل نقل هذا الكم الهائل من المعارف لتلميذ لا يعرف النطق أو كتابة الحروف الأبجدية الأمر الذي اضطر أولياء الأمور إلى البحث عن منافذ أخرى قصد إنجاح الأبناء، وذلك عن طريق التعليم المبكر في الحضانة فلا يترك المجال لهذا الطفل الصغير في استكمال نموه الجسدي والعقلي والذي لا يتأتى حسبنا إلا باللعب وممارسة كل ما يمكن للطفل من تقوية طاقته الإبداعية في المستقبل.

طرحنا بعض الأسئلة لأولياء الأمور الذين التقيناهم أمام أبواب هذه المدارس في الصباح الباكر وفي المساء هل قمت بإدخال ابنك إلى الحضانة قبل دخوله إلى المدرسة؟ فكانت الإجابة مذهلة ما يقارب 99% من المجيبات قلنا نعم فسألناهم عن السبب وكانت الإجابة

أيضا مذهلة وهي أن المعلم قد تغير دوره من تلقين المبادئ الأولى للتعليم من تعليم الحروف والحساب إلى تعليم المعارف التي كان الطفل يتلقاها ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي، الأمر الذي جعل من هذا المعلم يهيأ نفسه لاستقبال تلاميذ لديهم الأرضية الأولى من التعليم، وينسى في نفس الوقت أن هناك تلاميذ آخرين لم تكن لديهم الفرصة في تلقي التعليم في الحضانة أو أي منشأة تعليمية أخرى.

فكيف لنا أن نحصل على طالب جامعي متميز ذا جودة ومساره الدراسي لا يخلو من مشاكل أو إرهاصات قد تمارس عليه من الحين والآخر بهدف إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

من المؤكد أن المنظومة التربوية في بلادنا خضعت في أكثر من مرة للإصلاح وتصحيح الإصلاح، وأن هناك من يرى من أهل الاختصاص أن الإصلاح التربوي لا يتم بالطريقة الصحيحة وأن المشكلة الحقيقية هي مسألة التنفيذ على أرض الواقع وليست مشكلة الدراسات والأبحاث، ذلك أن الدراسات كثيرة، وعلى سبيل المثال فإن المجلس الأعلى للتربية والتعليم برئاسة الأستاذ الدكتور عمار صخري، ولجانه المتخصصة لم يترك شاردة ولا واردة من مشاكل التعليم ، إلا وأشبعها بحثاً ودراسة وأعد فيها تقارير إضافية؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى الإصلاحات التي قامت بها لجنة بن زاغو، رغم ما أثارته من ردود فعل متناقضة على أن المدرسة الجزائرية في مختلف أطوارها فقدت أهم ما يميزها وهو البناء الثقافي والعلمي والفكري، بل تحولت العملية التربوية في كل مراحلها إلى برامج للحفظ والتلقين، من أجل الحصول على الشهادة وكفى.

ماذا لو أجرينا استطلاعا عن اهتمامات التلاميذ والطلبة، بالتأكيد فإن النتيجة التي سنتحصل عليها هي أن النظام الدراسي لا يتيح لهم فرصة الاهتمام بالشؤون العامة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إنتاج أجيال منفصلة بدرجة كبيرة عن كل ما يدور في المجتمع غير مدركة لوجودها من الأساس، لا تهتم بالعلم ولا تتقن أي لغة لا العربية ولا الفرنسية ولا أي لغة أخرى ،ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه من ناحية الكم أعداد التلاميذ والطلبة والإنفاق الحكومي لا تبدو سيئة، ولكن إذا تساءلنا عن ناتج العملية التعليمية فهنا تبدو الكارثة الحقيقية، لأن المنحنى يتجه بصفة شبه مستمرة إلى الهبوط بل إلى التردي الشديد، ويكفي للدلالة على ذلك أن المدرسة الجزائرية تحتل المرتبة 100 عالميا في جودة

النظام التعليمي، وهذا حسب التقرير المفصل حول" جودة التعليم" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

والدليل أن بلادنا شهدت العديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية، إلا أن جل هذه الإصلاحات كانت فاشلة بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية وعدم القدرة على الحسم في القضايا الخلافية.

من هذا يمكن أن نستنج بأن مؤسسات التعليم تواجه صعوبة في قياس جودة التعليم فعلى العكس من الصناعة لا يمكن بسهولة تحديد المنتجات بوضوح في مجال التعليم لأن هذه العملية تتضمن عملا عقليا غالبا ما يصعب قياسه بشكل مباشر، بالتالي فإن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم وقياس التطور الذي يحدث في مجال الإدارة والتدريس والبحث يتطلب بشكل متواصل تطوير مؤشرات ومقاييس توضح الجهود التي تتعلق بالجودة.

الأمر الذي ينعكس بالمؤسسات محل الدراسة والاستطلاع (حي كوشة الجير) بتحليل سوسيولوجي للسلوك والتصرف العام للقائمين على هذه المدارس لا يمكننا الأمل في تطبيق مثل هذه الإصلاحات العالمية إذا لم نستطع حصر المشاكل التربوية الأساسية، ونظرا أيضا لشهود قطاع التربية الوطنية اهتزازات مرة تلوى الأخرى تتمثل في الاحتجاجات والإضرابات من قبل مختلف المصالح المرتبطة بالهيئة الوزارية من معلمي، أساتذة الطورين المتوسط والثانوي، مقتصدين...، الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على مخرجات سلبية إلا وأنها في المجمل العام في نهاية كل سنة دراسية إلا وطالعتنا المصادر الرسمية بنتائج جيدة للقطاع ، فكيف لتلميذ أن تكون نتائجه حسنة وتحصيله العلمي جيد في حين أنه لا يستكمل البرنامج الدراسي المقرر بل تكتفي الجهات المعنية بتكييف أسئلة الامتحانات مع ما تم تدريسه على قلته.

المشكل لا تعاني منه فقط المدارس الموجودة في الأحياء الهامشية أو القصديرية بل تعيشه كل أم معظم المدارس المتواجدة بالمناطق النائية من الوطن، فلا يمكن تطبيق ما تنادي به إصلاحات نظام الجودة إن لم نتدارك أنفسنا بتحسين الظروف المادية والمعنوية والبشرية بالأخص.

خاتمة:

إن إصلاح المنظومة التربوية مهمة وطنية وهي أكبر من الولاءات الضيقة والمطلوب هو أن ينطلق التوصيف والتقييم من معطيات حقيقية وواقعية، بحثا عن الحلول الناجعة التي ينبغي أن تنفذ بجرأة وباستشراف لمستقبل الأمة لكن الأهم هو أن يكون الإصلاح وطنيا و تشاركيا، وليس عبر قرارات فوقية أو أيديولوجية.

كما أن التعليم يجب أن يكون قضيتنا الأولى وإن أي قضية أخرى لن تزاحمها على جدول الأولويات الوطنية فالمواطنون جميعاً معنيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعواقب التردي في مستوى التعليم، المطلوب اليوم هو نظرة جديدة لمنظومة التعليم ببلادنا تنطلق أساسا من أن التعليم هو استثمار للعنصري البشري وهو محور الأمن القومي بمفهومه الشامل ذاك ما سيسمح بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ابتداء من القاعدة الابتدائية الأساسية وصولا إلى ضمان جودة أكبر في مدخلات ومخرجات الجامعة الجزائرية.

من خلال كل ما سبق يمكننا الوصول إلى نتيجة عامة وهي أن المؤسسات التعليمية الجزائرية لا تطبق إدارة الجودة الشاملة، و أن الإصلاحات المطبقة لم تحقق النتائج المرجوة لأنها لم تكن كافية ، فكانت نتيجة كل هذه الإصلاحات الزيادة الكمية في عدد الناجحين في الاستحقاقات الوطنية لجميع الأطوار التعليمية ، إلا أن الجانب النوعي في مخرجات التعليم لم يرقى للمستوى المطلوب.

هذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن التعليم في الجزائر أصبح عاجزا عن القيام بأدواره المأمولة خاصة في ظل الاضطرابات المتتالية التي تشهدها الساحة التربوية الجزائرية مما يعني أن التعليم في الجزائر يفتقر للجودة ، ولهذا ينبغي إعادة النظر في جميع الإصلاحات المتبعة لتحسين التعليم وتطويره و ضرورة تبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة و تطبيقها في نظامنا التعليمي إذا ما أردنا فلا أن نهض بالتعليم و أن نحقق الجودة التعليمية المنشودة.

المراجع:

- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002 .
- علي صالح جوهر : الإصلاح التعليمي في العالم العربي - توجهات عالمية - المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى 2009 .

- زين الدين بروش، يوسف بركان: "مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والأفاق"، المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 2012، .

- سلامة عبد العظيم حسين و عبد الحميد عبد الفتاح شعلان : ***اللامركزية في التعليم رؤية جديدة ، دار الجامعة الجديدة*** ، الإسكندرية،2008 .

- فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد، ***السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية***، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2005.

- فواز التميمي ، ***إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو " (9001)*** ،عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2008.

- مأمون الدرادكة و طارق شبلي ، ***الجودة في المنظمات الحديثة*** ،دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان – طبعة الاولى 2002.

- محمود مصطفى ***قمبر ، دراسات في التعليم العربي و تطويره*** ، عالم الكتب للنشر و التوزيع الأردن، طبعة أولى 2006 .

- مليكة عرعور، ***الجودة في التعليم العالي الجزائري***: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد السادس، جوان 2013، ص ص 181-2002.

- مهدي السامرائي ، ***إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي*** ، دار جرير للنشر والتوزيع, عمان، طبعة أولى ،2007 .

- يزيد قادة، ***واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية***: دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة، رسالة ماجيستر، جامعة تلمسان، الجزائر،2012.

Tahar Kaci , ***réflexions sur le system è me éducatif***, casbah éditions, Alger, 2003.